

الدور الاستراتيجي للصيرفة الإسلامية في تحقيق التنوع الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة في الجزائر

الهاشمي سلطاني*

باحث دكتوراه (كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير)

جامعة مصطفى اسطembولي معسكر.

تاريخ الاستلام: 2024/05/07 / تاريخ المراجعة: 2024/06/22 / تاريخ القبول: 2024/06/23

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفرص التي توفرها الصيرفة الإسلامية في إطار استراتيجية التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر، ولبوغ هذا الهدف، تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تتيح للجزائر مجموعة من الصيغ الاستثمارية المناسبة لتمويل مختلف المشاريع المرتبطة بالصناعة، الزراعة، التجارة وقطاع الخدمات، والتي تلعب دورا هاما في دعم الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن المحروقات وتعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، التنوع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الشمول المالي

Le rôle stratégique de la banque islamique dans la réalisation de la diversification économique et le soutien au développement durable en Algérie

Hachemi SOLTANI

Résumé :

Cette étude visait à identifier les opportunités offertes par la banque islamique dans le cadre de la stratégie de diversification économique et de développement durable en Algérie. Pour atteindre cet objectif, l'approche analytique descriptive a été adoptée. Cette étude a conclu que la banque islamique propose un ensemble de formules de financement adaptées à divers projets liés à divers domaines en dehors du secteur pétrolier, et qui jouent un rôle important dans le soutien de l'économie réelle, la promotion de l'inclusion financière et la réalisation du développement durable.

Mots clefs :

Banque islamique, diversification économique, développement durable, inclusion financière.

The strategic role of Islamic banking in achieving economic diversification and supporting sustainable development in Algeria

Hachemi SOLTANI

Summary:

This study aimed to identify the opportunities provided by Islamic banking within the framework of the strategy of economic diversification and sustainable development in Algeria. To achieve this goal, the descriptive analytical approach was adopted. This study concluded that Islamic banking offers a set of financing formulas that suit various projects related to various fields outside the Oil sector, and that plays an important role in supporting the real economic, promoting financial inclusion, and achieving sustainable development.

Key Words:

Islamic banking, economic diversification, sustainable development, financial inclusion.

مقدمة

في ظل الأحداث والتطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة العالمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمالية، أصبح من الضروري مراجعة الدول النامية لسياساتها الاقتصادية والتنموية بالشكل الذي يقلل من تأثير التقلبات الخارجية على هذه الدول.

ومن بين أهم السياسات التي ينبغي على الدول النامية إتباعها هي سياسة التنوع الاقتصادي في إطار التنمية المستدامة، التي تعتبر ضرورة حتمية للتخلص من التبعية لنشاط واحد وتقليل الصدمات وبناء اقتصاد مستدام، وفي هذا الشأن برزت الصيرفة الإسلامية كمنهج وإستراتيجية هامة لتوفير تمويل مستدام لمختلف القطاعات الاقتصادية وبما يدعم أبعاد التنمية المستدامة.

وإن الجزائر كدولة تعتمد في إقتصادها على قطاع المحروقات، هي دولة ذات اقتصاد مرهون بالتقلبات العالمية في قطاع المحروقات، ومعرضة بشكل دائم للصدمات الاقتصادية، وبالتالي هي مطالبة بإتباع استراتيجيات تسمح بتحقيق التنوع الاقتصادي وتدعم أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر الصيرفة الإسلامية التي تبنتها الجزائر في آخر السنوات من بين إستراتيجيات الدولة لتحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية للمحروقات ودعم التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

وبناء على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما دور الصيرفة الإسلامية في دعم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر؟

1_ البنوك الإسلامية في الجزائر

1_ مفهوم ومبادئ الصيرفة الإسلامية

إن ارتباط كلمة إسلامي مع كلمة بنك يعبر عن هوية الالتزام التي يتميز بها أسلوب البنك في التعامل مع العملاء، بحيث أن كلمة بنك إلى جانب كلمة إسلامي تعني أن هذا البنك يلتزم في جميع تعاملاته بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

ففي العادة يمكن تمييز البنوك الإسلامية عن باقي البنوك من خلال الامتناع عن التعاملات الربوية أخذًا وعطاءً، ولكن إن هذه الخاصية تعتبر شرطاً وميزة داخل هذه البنوك ولكنها ليست

كافية لاعتبار البنك إسلامياً، بحيث لا بد من إتباع الشريعة الإسلامية في كل التعاملات سواء عند اختيار طريقة الاستثمار أو عند اختيار مجال الاستثمار.

وللتمييز بين البنوك الإسلامية وبين البنوك الأخرى، قدم الدكتور عبد الرحمن يسري تعريفاً شاملاً للبنك الإسلامي حيث قال: " هو مؤسسة بنكية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها"⁽²⁾.

وقد عرف رائد فكرة التجربة البنكية الإسلامية الدكتور أحمد النجار البنك الإسلامي بشكل شامل بأنه " أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به المصارف من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، وهي اجتماعية لأنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية"⁽³⁾.

إن هذه البنوك تتميز بمجموعة من الخصائص والمبادئ، بحيث أنها من خلال إلزامها بالشريعة الإسلامية تقوم على مبدأ المشاركة أو ما يعرف بقاعدة الغنم بالغرم والتي تعني تقاسم الأرباح والمخاطر.

وإضافة إلى ذلك ترتكز هذه البنوك في عملها البنكي على القيم والأخلاق الإسلامية، وتهتم بشكل كبير في عملية الاستثمار بالمشاريع ذات الطابع التنموي، وتعمل على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية⁽⁴⁾.

2_منتجات الصيرفة الإسلامية

أ_المرابحة: من خلال هذا العقد الذي يعتبر أحد أنواع بيوع الأمانة، تقوم البنوك الإسلامية ببيع شيء بثمنه الأصلي بالإضافة إلى زيادة معلومة للمشتري والتي تمثل هامش ربح بالنسبة للبائع⁽⁵⁾.

ب_الإجارة: تسمح هذه الصيغة باحتفاظ البنوك الإسلامية بصفقتها مؤجرا بملكيته للأصول المؤجرة على أن تنقل حق استخدام هذه الأصول إلى العميل المستأجر، وذلك مقابل مبلغ إيجار محدد وفقا مدة معلومة⁽⁶⁾.

ج_المشاركة: يمكن من خلال هذا العقد اشتراك طرفين أو أكثر برأس المال لمشروع في مجالات زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون تقاسم الأرباح وفقا لنسب محددة، أما الخسارة فيشتركون فيها حسب نسب مساهمتهم في رأس المال⁽⁷⁾.

د_المضاربة: هي عقد بين طرفين، يقوم الأول بدفع المال للطرف الثاني ليتجر به مقابل حصة من الربح، على أن يقوم الطرف الثاني ببذل الجهد، وبالتالي فإن صاحب المال يشارك في الربح والخسارة، بينما المضارب يشارك فقط في الربح وفي حالة خسارة المشروع فإنه خسارته تقتصر فقط في الجهد⁽⁸⁾.

هـ_الاستصناع: من خلال هذه العقد، يقوم المستصنع بطلب صنعة من الصانع، بحيث يلتزم الصانع بإنجاز الصنعة بمواد من عنده بالأوصاف والثلثن المحدد مسبقا⁽⁹⁾.

و_السلم: يعتمد البنك الإسلامية على هذا لنوع بهدف بيع شيء موصوف مؤجل في الذمة، بحيث يتم تعجيل الثمن في مجلس العقد مع تأجيل السلعة المتفق عليها في وقت محدد⁽¹⁰⁾.

ز_المغارسة والمساواة: من خلال عقد المغارسة، يقوم الطرف الأول بتقديم أرضه للطرف الثاني الذي يتولى عملية غرس الشجر على أن يتم اقتسام الناتج بين الطرفين بحصص متفق عليها. وأما المساواة، يقوم من خلالها الطرف الأول بتقديم الشجر للطرف الثاني الذي يقوم بعملية السقي والمحافظة على هذا الشجر، ويتم اقتسام الثمر حسب الاتفاق⁽¹¹⁾.

ح_المزارعة: يتم توقيع هذا العقد بين الطرف الأول الذي يتمثل في صاحب الأرض والبذور ووسائل الإنتاج، وبين الطرف الثاني المتمثل في المزارع الذي يقوم بالعمل الزراعي، ويكون الإنتاج مقسم بينهما بنسب معينة، ويمكن في هذا النوع أن يساهم المزارع بالبذور والآلات أيضا⁽¹²⁾.

ط_الصكوك الإسلامية: هي ورقة تثبت حق في ملك ونحوه، وقد عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بأنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"⁽¹³⁾.

أما مجمع الفقه الإسلامي الدولي، فقد عرفها بأنها " وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"⁽¹⁴⁾.

3_الصيرفة الإسلامية في الجزائر

عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية منذ سنة 1991 وذلك من خلال تأسيس بنك البركة، ثم تم توسيع هذه التجربة بتأسيس بنك السلام في سنة 2008، ورغم ذلك إلا أنه قد شهدت الصيرفة الإسلامية غياب واضح للإطار القانوني الذي ينظم هذا العمل البنكي حتى نهاية سنة 2018، بحيث تم في تاريخ 11-2018 إصدار أول نظام خاص بالصيرفة الإسلامية الجزائرية وهو نظام 18-02 الذي يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على منتجات الصيرفة التشاركية غير الربوية وتحديد شروط منح الترخيص المسبق للقيام بالعمليات البنكية التشاركية⁽¹⁵⁾.

بعد أن لم يجد نظام 18-02 طريقه للتطبيق، تم إلغاء هذا النظام وإصدار نظام 20-02 الذي يحدد العمليات البنكية المسماة " الإسلامية"، بحيث يسمح هذا النظام بتبني الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية العامة والخاصة من خلال فتح نوافذ، وذلك بالإضافة إلى البنوك الإسلامية الموجودة، وتتطلع الجزائر من خلال هذا النظام إلى توسيع حصة الصيرفة الإسلامية في السوق البنكية المحلية⁽¹⁶⁾.

يحدد النظام 20-02 الذي أصدر في مارس 2020، العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعدها وشروط ممارستها وشروط منح الترخيص المسبق من طرف البنك المركزي، بحيث حدد هذا النظام مجموعة من منتجات الصيرفة الإسلامية وهي: المrabحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم والاستصناع⁽¹⁷⁾.

II_التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة

1_التنوع الاقتصادي

يعني التنوع الاقتصادي تنوع الصادرات والإنتاج المحلي بعيداً عن الاعتماد الشديد على صناعة مهيمنة واحدة أو عدد قليل من المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية⁽¹⁸⁾.

يعد التنوع الاقتصادي عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية التي تنتقل فيها الدولة إلى هيكل إنتاجي وتجاري أكثر تنوعاً، وكثيراً ما يرتبط الافتقار إلى التنوع الاقتصادي بزيادة التعرض للصدمات الخارجية في قطاعات محددة التي يمكن أن تقوض آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل⁽¹⁹⁾، عادة، يتميز الافتقار إلى الاقتصاد المتنوع بثلاث فئات رئيسية - مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وحصته من إجمالي الصادرات، وحصة الإيرادات المالية الحكومية⁽²⁰⁾، وبناء على ذلك فإن الدول مثل الجزائر التي تعتمد بشكل شبه مطلق على قطاع المحروقات هي دول معرضة بشدة للصدمات الخارجية نظراً للتقلبات الكبيرة الذي يشهده هذا القطاع.

2_ مفهوم التنمية المستدامة

أ_ التنمية المستدامة من الناحية الوضعية

في محاولة للربط بين قضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار البيئي، قدمت لجنة برونتلاند من خلال تقريرها في عام 1987 تعريفاً للتنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

يهدف مفهوم التنمية المستدامة، إلى الحفاظ على التقدم الاقتصادي مع حماية القيمة طويلة المدى للبيئة؛ فهو يوفر إطاراً لتكامل السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية، بحيث أن الهدف العام للتنمية المستدامة هو استقرار الاقتصاد والبيئة على المدى الطويل؛ ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التكامل والاعتراف بالاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طوال عملية صنع القرار⁽²¹⁾.

ومن خلال ذلك يمكن الوصول إلى نقطة رئيسية وهي أنه لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة لابد من دمج ثلاث أبعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، أي انه من الضروري تطبيق السياسات التي تضمن بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام مع الحفاظ على الاستقرار البيئي.

ب_ التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

بالمقارنة مع المفهوم الوضعي السابق، قد تم تقديم مفهوم أكثر شمولاً للتنمية المستدامة وفقاً للمنظور الإسلامي، فوفقاً لهذا المنظور، إن التنمية لا بد أن لا تتم بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، بمعنى آخر، من المهم دمج البعد الديني والروحي كشرط لبلوغ التنمية المستدامة، لأن هذا البعد يعمل على منع التجاوزات التي تفقد التنمية المستدامة أسباب استمراريتها⁽²²⁾.

ج_ علاقة التنوع الاقتصادي بالتنمية المستدامة

إن الاعتماد المفرط للدول على هياكل إنتاجية وتجارية أقل تنوعاً يعرض هذه الدول لتقلبات اقتصادية متكررة، فالدول النفطية على سبيل المثال، والتي يركز اقتصادها على النفط، وبفعل التقلبات في أسعار النفط أو بسبب تراجع الطلب على الغاز في ظل التقدم التكنولوجي والاهتمام بالطاقة المتجددة، فإن البنية الاقتصادية لهذه الدول تكون عادة بنية غير مستدامة ومعرضة للصدمات⁽²³⁾.

وسيؤدي كذلك الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية إلى استنزاف الثروات الطبيعية وتزايد الخطر بشأن البيئة وتغير المناخ، وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي يعتبر ضرورة حتمية للدول النفطية بهدف بلوغ ما يسمى بالتنمية المستدامة.

بناء على ما سبق، فإن دولة الجزائر كدولة نفطية، لا بد عليها أن تقوم بعزل تأثير قطاع النفط عن باقي القطاعات غير النفطية حتى تكون التغيرات في أسعار النفط وتذبذب الطلب على الغاز أقل تأثيراً على اقتصاد البلد⁽²⁴⁾، وبالتالي لا بد من اعتماد سياسة التنوع الاقتصادي بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستدام.

III_ دور الصيرفة الإسلامية في دعم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة

إن نجاح الدول في تحقيق التنوع الاقتصادي وبلوغ التنمية المستدامة يتطلب إدارة عقلانية ومناسبة وذات رؤية استراتيجية لموارد الدولة الطبيعية والمالية والبشرية، وبالتركيز على الجانب المالي، فلا بد من اتباع استراتيجية تمويل أكثر فعالية وذلك باختيار قنوات تمويل ذات تأثير إيجابي أكبر في الاقتصاد والمجتمع، وبناء على ذلك، برزت الصيرفة الإسلامية كاستراتيجية مناسبة لأهداف الدولة التنموية.

فالصيرفة الإسلامية بمبادئها وأهدافها وتوفرها على مجموعة متنوعة من النماذج التمويلية تقدم حلول تمويل متنوعة تلبي مختلف الاحتياجات التمويلية في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ونظرا لتوجه الجزائر لتطوير الصيرفة الإسلامية في البلاد من خلال وضع الإطار القانوني الذي ينظم هذا المنهج، فمن الضروري تسليط الضوء على دور الصيرفة الإسلامية في دعم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال المنتجات التمويلية التي توفرها والواردة في الإطار القانوني الجزائري وذلك من كالتالي:

1_ الجانب الاقتصادي

أ_ المجال الزراعي

تعتبر الزراعة من المجالات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها بشكل ضروري لتحقيق التنوع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، لأن تعزيز الإنتاج الزراعي يقلص بشكل كبير من فاتورة الاستيراد وإمكانية تحقيق فائض محلي يسمح بتعزيز وتنويع الصادرات وبالتالي تعزيز الميزان التجاري للدولة، بالإضافة إلى بناء نظام أمن غذائي صلب يجنب الدولة الضغوطات السياسية التي تعيق التنمية في البلاد.

وفي هذا المجال، يمكن للصيرفة الإسلامية المساهمة في تعزيز هذا المجال من خلال مجموعة واسعة من صيغ التمويل التي تلئم احتياجات هذا المجال كالسلم، المزرعة، المغارسة والمساقاة والاستصناع وحتى المرابحة والإجارة.

فبالنسبة للسلم، يعتبر من أهم العقود الموجهة بشكل خاص للمشاريع الزراعية، فهذا العقد يتميز بهيكل يسمح بتعجيل دفع ثمن السلع الزراعية مقابل استلامها بعد تجهيز السلعة، وبالتالي يمثل فرصة للمزارعين الذين يملكون أراضي زراعية لتوفير رأس المال العامل للحصول على المدخلات الزراعية المطلوبة ومختلف النفقات⁽²⁵⁾.

إن تطبيق هذه الصيغة في هذا المجال مهم جدا للاقتصاد، بحيث يحد من الاعتماد على الفوائد الربوية المرتفعة والقضاء على الوسطاء وبالتالي إمكانية التحكم في أسعار المنتجات الزراعية⁽²⁶⁾، وزيادة الوصول إليها مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وإمكانية تسويقها خارج البلد لزيادة تنويع الصادرات.

وإلى جانب السلم، يمكن للجزائر الاستفادة من عقود الاستصناع في المجال الزراعي من خلال تمويل البنية التحتية الزراعية كبناء وشق القنوات المائية والمخازن أو الاعتماد عليها في توفير الأصول الزراعية كالآلات وغيرها⁽²⁷⁾، إضافة إلى إمكانية تمويل إنشاء الطرق لتوصيل المزارع بالطرق الرئيسية والمدن⁽²⁸⁾ بهدف تسهيل وصول المنتجات الزراعية بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يساهم في تعزيز أبعاد الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارعين.

ويمكن كذلك الاعتماد على صيغ المrabحة والإجارة لتوفير المدخلات الزراعية، فمن خلال المrabحة يمكن شراء البذور، الأسمدة والمبيدات والمعدات الصغيرة والخفيفة أو أصول أخرى مثل الجرارات وخزانات التبريد والشاحنات الصغيرة من السوق وبيعها للمزارع.

وبالنسبة للإجارة، فهي مناسبة للتمويل طويل الأجل كتمويل الأصول الزراعية الكبيرة والثقيلة⁽²⁹⁾ كالحصادات أو الآليات عالية التكلفة كالمرشات والجرارات بدون سائق.

وتقدم الصيرفة الإسلامية نموذج آخر يتمثل في المشاركة المتناقصة، حيث يمكن للبنك الإسلامي أن يتشارك مع المزارع في ملكية أصل معين، ثم يقوم البنك بتأجير حصته من الأصل للمزارع⁽³⁰⁾.

ب_ المجال الصناعي

وكما هو الحال مع القطاع الزراعي، للقطاع الصناعي أثر بالغ في اقتصاد الدول نظرا لدوره في تنويع المداخل وضبط الميزان التجاري، وفي هذا الشأن تقدم الصيرفة الإسلامية مجموعة من أدوات التمويل كالاستصناع، المشاركة والإجارة كحلول لتعزيز الإنتاج الصناعي في البلد.

فبالنسبة لصيغة الاستصناع، فهي صيغة مهيئة لدعم قطاع الصناع بشكل خاص، بحيث يمكن الاستفادة منها في الإنتاج الغذائي أو ما يعرف بالصناعة التحويلية الغذائية⁽³¹⁾ بحيث تسمح بتمويل المدخلات المتمثلة في السلع الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز هذه الصناعة وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي وتوسيع مجال تصريف السلع الزراعية ومنع كسادها بالنسبة للمزارعين.

ويمكن الاستفادة أيضا من الاستصناع في تمويل بناء المصانع وصناعة المعدات والآلات الثقيلة⁽³²⁾ لدعم المؤسسات الصناعية بمختلف الأحجام وبالتالي تعزيز الشمول المالي الذي يؤثر بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإلى جانب ذلك، يمكن تمويل مجال الصناعة من خلال المراجعة والإجارة التي تسمح بتمويل اقتناء المدخلات المناسبة للقيام بعمليات الإنتاج، كما يمكن الاستفادة من المضاربة من خلال توفير التمويل اللازم للمضارب الذي يملك الخبرات المهنية والإدارية والتقنية المناسبة لإطلاق مشروع إنتاجي⁽³³⁾.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة أيضا من عقد المشاركة التي لها دورا هاما في تنشيط عملية التنمية الاقتصادية، فهي تعتبر من أهم الصيغ التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الأنشطة الإنتاجية التي تحقق عائد حقيقي، فهذه الصيغة تساهم في الحد من التضخم وتخفيض تكاليف الإنتاج، وهي مناسبة للتمويل متوسط وطويل الأجل وخاصة بالنسبة للدول التي تعاني من تراجع عملتها مقارنة بالعملات الدولية، نظرا لقدرتها على التغلب على هذه المشكلة⁽³⁴⁾.

وأيا يمكن الاستفادة من نوع آخر من المشاركة وهو المشاركة المتناقصة التي تسمح لتمويل شراء مصانع أو آلات من خلال نظام يدمج بي عقدي المشاركة والإجارة، إذ يقوم العميل -أ- مثلا بمشاركة عملية شراء مصنع مع العميل -ب- وفقا لحصة معينة، ثم يقوم العميل الأول بتأجير حصته للثاني، مع تعهد الأخير على شراء أسهم العميل الأول بالتدريج حتى تصبح ملكية المصنع للعميل الثاني⁽³⁵⁾، وبالتالي تعتبر هذه الصيغة مهمة للمستثمر الذي يطمح إلى الاستحواذ على الأصول وتوسيع الأعمال⁽³⁶⁾.

جـ. المجال التجاري

تعتبر صيغة المراجعة من أهم الصيغ التي لها تأثير مباشر في تعزيز النشاط التجاري، فهذه الصيغة بالتسهيلات المقدمة تعتبر فرصة لتمويل تجارة السلع⁽³⁷⁾ وتنشيط عمليات التصدير والاستيراد، ومن أحد الاستخدامات الشائعة للمراجعة في الصناعة العالمية هو مراجعة السلع، بحيث تقوم مؤسسة مالية دولية بشراء سلعة، مثل النفط والأرز، من بائع/وسيط ثم تبيعها إلى العميل أو الشركة التي تحتاجها⁽³⁸⁾.

ويمكن كذلك تدعيم هذا القطاع باستخدام أداة الاستصناع من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية الكبيرة المرتبطة بالنشاطات التجارية، باعتبار أن أداة الاستصناع كآلية تمويل إسلامية، هو يشترط فيها الصنعة مع إمكانية الدفع على أقساط، وبالتالي هو عقد تم صياغته خصيصا ليلبي

هذا النوع من الاحتياجات الضخمة⁽³⁹⁾، إذ يمكن من خلال هذه الأداة بناء الموانئ والمطارات وإنجاز السكك الحديدية والطرق والمرافق التجارية التي ستساهم في تعزيز التبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

د_ اقتصاد المعرفة

إن توجه الدولة إلى التنوع الاقتصادي من خلال دعم الزراعة والصناعة والتجارة أو أمر ضروري، ولكن ليكون التنوع أكثر فعالية لابد من الاهتمام بما يسمى اقتصاد المعرفة وذلك من خلال التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة للمعرفة كالاكتشافات العلمية والهندسية والتي تقدم الاستشارات والدعم التقني⁽⁴⁰⁾.

وفي هذا السياق، تلعب منتجات التمويل الإسلامي دورا هاما في هذا المجال، بحيث يمكن الاستفادة من عقود الاستصناع لتهيئة البنية التحتية المتعلقة بالصحة والتعليم والبحث العلمي لتنمية رأس المال البشري⁽⁴¹⁾ الذي يعتبر من الأصول الأساسية لاقتصاد المعرفة، والذي سياتهم في إنتاج المعرفة التي يمكن الاستفادة منها في المجالات التقليدية كالزراعة⁽⁴²⁾ والصناعة وفي قطاع الخدمات كشركات التكنولوجيا المالية.

2_ الجانب الاجتماعي

يمثل الجانب الاجتماعي أحد أبعاد التنمية المستدامة، فلبوغ التنمية المستدامة لابد من إتباع سياسة فعالة لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة، وذلك من خلال توجيه القدرات المالية لاستهداف المشاريع ذات الأثر الاجتماعي المباشر.

يعتبر الطابع الاجتماعي من الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية التي يجب أن تلتزم بمراعاة مصلحة المجتمع عند اختيار المشاريع الاستثمارية، فبتسليط الضوء على طبيعة المشاريع التي يمكن تمويلها من طرف البنوك الإسلامية، يتضح أن كل صيغ التمويل الإسلامية تعتبر مناسبة لخدمة الأهداف الاجتماعية.

إن صيغ التمويل الإسلامية لها دور مهم في تعزيز الشمول المالي وتمكين أفراد المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية⁽⁴³⁾، خاصة الفئة التي تتجنب التمويل الربوي، وإن تحقيق الشمول المالي له أثر مباشر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل العمليات التجارية والإنتاجية

للمزارعين والمصانع ودعم البنية التحتية الاجتماعية، الأمر الذي يساهم في القضاء على الفقر والجوع وتحسين الرعاية الصحية ورفع جودة التعليم والمساهمة في الحد من البطالة.

فبالحديث عن أداة الاستصناع، فهي صيغة تمثل قناة تمويلية مناسبة لبناء المرافق ذات الطابع الاجتماعي كالمستشفيات والمدارس والتي تخدم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والمرتبطة بالصحة والتعليم والسكن، وأيضا يمكن لهذه الأداة مع باقي الصيغ كالإجارة والمرابحة والسلم تمويل مدخلات الإنتاج وبالتالي تحريك العملية الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة الأمر الذي يساهم في خلق مناصب شغل، وبالتالي تعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي وتوفير الغذاء بالكمية الكافية وبأسعار مقبولة، الأمر الذي يعزز الأمن الغذائي ويساهم في القضاء على الجوع.

وبناء على ماسبق، يمكن ملاحظة الرابط الوثيق بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، بحيث أن تحقيق الأهداف الاجتماعية السابق ذكرها يساهم في تنمية رأس المال البشري وبالتالي تكوين طاقة بشرية فعالة تستفيد منها القطاعات الاقتصادية وتدعم التنوع الاقتصادي.

3_ الجانب البيئي

إن المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة الذي تقوم عليه جميع المبادئ الأخرى هو دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع جوانب صنع القرار⁽⁴⁴⁾، وبالتالي فإن السعي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مستدامة يجب أن لا يتم بدون الاهتمام بالجانب البيئي.

وتلعب الصيرفة الإسلامية دورا هاما في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة باعتبار التطبيق الفعلي للصيرفة الإسلامية ينبغي أن يشمل الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية ملزمة بتمويل المشاريع التي ليس لها أثر على البيئة كالطاقات المتجددة ومشاريع الصرف الصحي التي تساهم في مواجهة التغير المناخي وتلوث المياه وتجنب استنزاف الموارد الطبيعية من خلال التنوع الاقتصادي والاهتمام أكثر بالإنتاج الزراعي والمعرفي.

وبناء على ما سبق، فإن وضع الجزائر لإطار قانوني يضبط نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر هي خطوة مهمة للغاية من أجل الاستفادة من الفرص التمويلية المستدامة التي يقدمها هذا

المنهج التمويلي، فالجزائر كبلد هي بحاجة لمراجعة سياساتها التمويلية والإتجاه نحو طرق تمويل أكثر استدامة ولها أثر قوي ومباشر في اقتصادها الحقيقي وفي الجوانب الاجتماعية والبيئية. فالصيرفة الإسلامية كما وردت في النظام رقم 02-20 يمكنها تمويل عدد من المشاريع المتنوعة والتي تلبي احتياجات الجزائر كبلد وتساهم في علاج العديد من المشاكل التي تعيق التنمية، ومن أبرز هذه المشاريع، المشاريع المرتبطة بالري والطاقت المتجددة وإدارة النفايات، تطوير وتحديث الطرق البرية خاصة في الصحراء التي ستساهم في ربط المناطق الصحراوية المنتجة بباقي مناطق الجزائر، إضافة إلى إنشاء وتطوير الموانئ والمطارات، والمساهمة في تنمية رأس المال البشري وفي وضع أسس اقتصاد المعرفة في البلد، وذلك بالإضافة إلى تمويل المشاريع ذات الطابع الصحي والتعليمي.

خاتمة

في ظل تبني الجزائر للصيرفة الإسلامية وسعيها إلى التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات وإتباع سياسة التنوع الاقتصادي في إطار التنمية المستدامة، حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف إلى أي مدى يمكن أن تساهم الصيرفة الإسلامية في دعم التنوع الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مايلي:

1_ النتائج

- إن البنوك الإسلامية بإتباعها للمنهج الإسلامي تلتزم بالتوظيف الصحيح القدرات المالية بما يخدم تنمية المجتمع وهو ما يتوافق ما أهداف التنمية المستدامة.
- توفر الصيرفة الإسلامية مجموعة متنوعة من صيغ التمويل المناسبة والموجهة لتمويل مختلف المشاريع في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يخدم الدولة في خططها لبناء اقتصاد متنوع.
- يمكن للصيرفة الإسلامية تعزيز النشاط الزراعي للدولة من خلال عدة عقود استثمارية يتقدمها عقد السلم، الذي يستهدف بشكل مباشر المجال الزراعي ويساهم في تمويل المدخلات والنفقات الزراعية، الأمر الذي يدعم سياسة التنوع الاقتصادي ويساهم في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة.

- تقدم الصيرفة الإسلامية عقد الاستصناع الذي له يمكن الاستفادة منه في تمويل المشاريع الكبرى كالمؤسسات الصحية والتعليمية المهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والذي يمكن أن يساهم في تعزيز النشاط الصناعي بتوفير متطلبات الإنتاج الصناعي وإمكانية الإعتماد عليه في تعزيز الإنتاج الغذائي.
- وإلى جانب العقود السابقة، توفر البنوك الإسلامية حلول تمويلية أخرى لدعم الشمول المالي للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عقدي المضاربة والمشاركة التي تمنح الفرصة لإطلاق المشاريع أو توسيعها.

2_ التوصيات

- يركز الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر على عدد من صيغ التمويل الإسلامي، ويمكن توسيع هذه المجموعة من خلال التركيز على عقود أخرى وهي المزارعة، المساقاة والمغارسة التي لها دور بارز ومخصصة لتقديم حلول تمويلية في المجال الزراعي.
- على الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الصيرفة الإسلامية في دعم السياسات التنموية، إلا أنها تحتاج إلى توفير بيئة مناسبة لتطبيق هذا المنهج بالشكل الصحيح حتى تتمكن من القيام بدورها التنموي على أرض الواقع، وبناء على ذلك لابد من صناع السياسات في الجزائر عدم الإكتفاء بوضع إطار قانوني للصيرفة الإسلامية، بل يجب كذلك التركيز على وضع إطار مناسب يضبط العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية بالشكل الذي يراعي خصوصية هذا المنهج.
- توفر البنوك الإسلامية صيغ متنوعة للتمويل، إلا أنه فيه تفاوت كبير بين هذه الصيغ من حيث حجم المخاطر، الأمر الذي يدفع البنوك إلى التوجه نحو مجموعة ضيقة من الصيغ ذات المخاطر المنخفضة كالمرابحة والإجارة، وبالتالي لابد من السلطة النقدية والبنوك الإسلامية وضع خطط حقيقية لتقوية نظام إدارة المخاطر بالشكل الذي يمنح القدرة للبنوك الإسلامية باستخدام صيغ التمويل ذات المخاطر الأعلى والتي لها تأثير تنموي أكبر.
- من الضروري للجزائر وضع إطار قانوني للصكوك الإسلامية التي تلعب دورا كبيرا في دعم الأهداف التنموية، فهي صكوك مبنية على صيغ التمويل السابق ذكرها وتتميز

بإمكانية تعبئة الموارد المالية بشكل أكبر وأسرع، وبالتالي هي صيغة مناسبة للدولة في تمويل المشاريع الكبرى وفرصة لصغار المستثمرين.

الهوامش والمراجع

- ¹ _ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتمي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن، 1998، ص172.
- ² _ محمد عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط.2، 2007، ص14.
- ³ _ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 1425 هجري، ص85.
- ⁴ _ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة، الأردن، ط.1، 2010، ص190.
- ⁵ _ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، 9*-++
+639، الأردن، ط.1، 2008، ص237-238.
- ⁶ _ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2011، ص30.
- ⁷ _ أيمن مصطفى الجمل، تأثير العولمة على أداء المصارف الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص136.
- ⁸ _ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، د.ط، 2010، ص109.
- ⁹ _ عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، د.ط، 2019، ص124.
- ¹⁰ _ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، مرجع سابق، ص115.
- ¹¹ _ شوقي بورقية، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط.1، 2015، ص85.
- ¹² _ شوقي بورقية، هاجر زرارقي، المرجع نفسه، ص84-85.
- ¹³ _ أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، مصر، ط.1، 2009، ص15-16.
- ¹⁴ _ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإصدار الرابع، 2020، ص600.
- ¹⁵ _ بنك الجزائر، نظام رقم 02-18، الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-18.pdf>
- ¹⁶ _ صندوق النقد العربي، نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية، ع.1، يونيو 2021، ص6، الرابط: [https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-06-2021.pdf)

03/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A
%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A_1.pdf
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-¹⁷ بنك الجزائر، نظام رقم 02-20، الرابط: 2020.pdf

¹⁸ _JoergBeutel, Economic Diversification and Sustainable Development of GCC Countries, In: Luciani, G., Moerenhout, T, (eds) When Can Oil Economies Be Deemed Sustainable?, The Political Economy of the Middle East, Palgrave Macmillan, Singapore, 2021, p.108.

¹⁹ _OECD/WTO, Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment, OECD Publishing, Paris, 2019, p.135.

²⁰ _Hylmunlzhaz, Murat Munkin, Islamic Finance and SDG 10: Evidence from Selected OIC Countries, In: Hassan, M.K., Saraç, M., Khan, A, (eds) Islamic Finance and Sustainable Development. Palgrave Macmillan, Cham, 2021, p.133

²¹ _Elmas Rachel, The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, 2015, lien:

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definition_rev.pdf

²² _سهيل زغود، مراعاة حكيمة، وساعد هماش، التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي، International Journal of Planning, Urban and Sustainable Development، مج.6، ع.1، 2019، ص12-22.

²³ _AsharfMishrif, Introduction to Economic Diversification in the GCC Region, In: Mishrif, A., Al Balushi, Y, (eds) Economic Diversification in the Gulf Region, Volume I, The Political Economy of the Middle East, Palgrave Macmillan, Singapore, 2018, pp.8-9.

²⁴ _SadiqSohail, Economic Diversification in Saudi Arabia: The Need for Improving Competitiveness for Sustainable Development, In: Ramady, M, (eds) The GCC Economies, Springer, New York, 2012, pp.151-152.

²⁵ _IshratHossain, AliyuDahiru Muhammad, BintaTijjaniJibril, Simeon Kaitibie, Support for smallholder farmers through Islamic instruments: The case of Bangladesh and lessons for Nigeria, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, vol.12 no.2, 2019, pp.154-168.

²⁶ _MuhammedZulhibri, Abdul Ghafar Ismail, Financial Inclusion and Poverty Alleviation, Palgrave Macmillan, cham, 2017, p.209.

²⁷ _State Bank of Pakistan, Guidelines on Islamic Financing for Agriculture, link: https://www.sbp.org.pk/guidelines/IslamicAgriculture/Guidelines-Islamic-Financing-Agriculture-01-09-2008.pdf

²⁸ _ عبد الكريم قندوز، الوليد طلحة، عبد الله سراج، أحمد الشاذلي، دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ع.12، 2022، ص19.

²⁹ _State bank of Pakistan, Guidelines on Islamic Financing for Agriculture, pp.4-5, lien: <https://www.sbp.org.pk/guidelines/IslamicAgriculture/Guidelines-Islamic-Financing-Agriculture-01-09-2008.pdf>

³⁰ _State bank of Pakistan, ibid, p.5.

³¹ _MohdMa'SumBillah, Islamic Financial Products Principles, Instruments and Structures, Palgrave Macmillan, Cham, 2019, p.91

³² _شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 70-71.

³³ _IICPSD-IDB, for Impact: Blending Islamic Finance and Impact Investing for the Global Goals, 2017, p.44, lien: https://thegiif.com/wp-content/uploads/2020/01/IRTI_UNDP-IFII-Report-EE_V3.pdf

³⁴ _أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص206.

³⁵ _Irum Saba, Islamic Finance-Local and Global Status, In: Rizvi, S., Saba, I, (eds) Developments in Islamic Finance, Palgrave CIBFR Studies in Islamic Finance. Palgrave Macmillan, Cham, 2017, pp.6-7.

³⁶ _IICPSD-IDB, for Impact: Blending Islamic Finance and Impact Investing for the Global Goals, 2017, p.67, lien: https://thegiif.com/wp-content/uploads/2020/01/IRTI_UNDP-IFII-Report-EE_V3.pdf

³⁷ _AhmetSuaybGundogdu, Food Security, Affordable Housing, and Poverty, Palgrave Macmillan, Cham, 2023, p.36.

³⁸ _Irum Saba, Islamic Finance-Local and Global Status, In: Rizvi, S., Saba, I, (eds) Developments in Islamic Finance, Palgrave CIBFR Studies in Islamic Finance, op-cit, pp.4-5.

³⁹ _حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، الأردن، ط.2، 2011، ص206.

⁴⁰ _أرقام، ماهو اقتصاد المعرفة؟، الرابط: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1569273>

⁴¹ _SadiqSohail, Economic Diversification in Saudi Arabia: The Need for Improving Competitiveness for Sustainable Development, In: Ramady, M, (eds) The GCC Economies, op-cit, p.152.

⁴² _أرقام، ماهو اقتصاد المعرفة؟، الرابط: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1569273>

⁴³ _MOHAMMED EssamYassin; UruguchiZenebeBashaw, Financial Inclusion for Poverty Allaviation, Routledge, United Kingdom, 2018, p.179

⁴⁴ _Elmas Rachel, The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, 2015, lien:

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definition_rev.pdf